مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

دور البحث العلمي في رسم السياسات والتخطيط الاجتماعي لبرامج السلم الاجتماعي في ليبيا (معالجة ظاهرة زواج القاصرات نموذجاً)

* زينب محمد عبد الكريم زهري[1]
[1]قسم علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية–جامعة بنغازي– ليبيا.

الملخص

تهدف **هذه الدراسة إلى** تبيان أهمية البحث العلمي في رسم السياسات والتخطيط الاجتماعي لبرامج السلم الاجتماعي في ليبيا: معالجة مشكلة زواج القاصرات نموذجاً انطلاقا من أن السياسات الاجتماعية هي مجموعة من المبادئ والتشريعات وتوجهات الأنشطة التي تهدف إلى التأثير على الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات.. واستجابتها لتلبية احتياجات الأفراد والاسر، وتعزيز التماسك والسلم الاجتماعي والتنمية المستدامة. وتأتي أهمية الدراسة في توضيح إلى أي مدى يساهم البحث العلمي في رسم السياسات والتخطيط الاجتماعي، وتصميم برامج السلم الاجتماعي في ليبيا لمعالجة مشكلة زواج القاصرات.. ذلك من خلال طرح المحاور التالية: اولاً: ازمة السياسات العامة بين البحث العلمي وصنع القرارات وتداعياتها على زواج القاصرات. ثانياً: السياسات والإستراتيجيات والخطط لمعالجة ظاهرة اخذ القرارات بعيد عن البحث العلمي، وطرح أهمية بحث مشكلة زواج القاصرات من خلال مبادئ (الأمن والأمان الأسري والمجتمعي) ثالثاً: التخطيط الاجتماعي ورسم سياسات لبرامج الحد من مشكلة (زواج القاصرات) وتجسيد السلم الاجتماعي. وقد تم تصميم الإطار الفكري للدراسة من خلال النهج العلمي السوسيولوجي الذي يتضمن منهج النظرية المجذرة ونهج نظرية المعرفة كإطار للتحليل والنقد والتفسير لطبيعة وأسباب وتداعيات مشكلة زواج القاصرات في ليبيا.. وقد مكنتنا هاتين النظرتين من طرح الأسئلة التي كشفت عن ابعاد المشكلة من الجانب المعرفي والمنهجي، واستنتجت الدراسة إلى أن من الضرورة بمكان توظيف البحث العلمي في وضع السياسات وأخذ القرارات وتنفيذها من خلال وضع الإستراتيجيات والخطط بهدف ترسيخ مبدأ الأمن والأمان الأسري والمجتمعي في المجتمع، ومعالجة الخلل الاجتماعي التي تحدثه تلك التداعيات.. بصياغة برامج تستهدف تجسيد حوافز للسلم الاجتماعي في المجتمع الليبي التي تتطلب من الباحثين والمهتمين التركيز على تناول فرضية أهمية توفير مبدأ الامن والأمان الاسري في حل المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها مشكلة زواج القاصرات.

الكلمات المفتاحية: الامن والأمان الأسري والمجتمعي، التخطيط الاجتماعي، التخطيط الإستراتيجي، زواج القاصرات، السلم الاجتماعي، السياسات الاجتماعية، السياسات العامة

The Role of Scientific Research in Policymaking and Social Planning Social Peace Programs in Libya (Addressing the Phenomenon of Underage Marriage as a Model)

* Zainab Muhammad Abdul Karim Zahri [1]
[1] Sociology and Social Anthropology – University of Benghazi – Libya

*عناوين البريد الإلكتروني Prof.zeinab@gmail.com تاريخ استلام البحث 20 مايو2025 استلام رد المحكمين 29 يونيو2025
تم قبوله 30 نوفمبر 2025 تاريخ النشر 8 نوفمبر 2026

Abstract:
This study aims to highlight the importance of scientific research in policy-making and social planning for social peace programmes in Libya, using the issue of child marriage as a case study, based on the premise that social policies are a set of principles, legislation and guidelines for activities designed to influence the living conditions of individuals and communities… and their ability to meet the needs of individuals and families, whilst promoting social cohesion, social peace and sustainable development. The significance of this study lies in clarifying the extent to which scientific research contributes to policy-making, social planning and the design of social peace programmes in Libya to tackle the issue of child marriage. This is achieved by addressing the following themes: Firstly: the public policy crisis between scientific research and decision-making, and its implications for child marriage. Second: policies, strategies and plans to address the phenomenon of decision-making divorced from scientific research, and highlighting the importance of researching the issue of child marriage through the principles of family and community security and safety. Third: social planning and policy formulation for programmes aimed at reducing the problem of child marriage and fostering social peace. The conceptual framework of the study was designed using a sociological approach, incorporating grounded theory and epistemological theory as a framework for analysing, critiquing and interpreting the nature, causes and implications of the problem of child marriage in Libya. These two approaches enabled us to pose questions that revealed the dimensions of the problem from both an epistemological and methodological perspective, The study concluded that it is essential to utilise scientific research in policy-making, decision-making and implementation by developing strategies and plans aimed at consolidating the principle of family and community security and safety within society, and addressing the social imbalances caused by these repercussions, by formulating programmes that.
Keywords: Family and community safety and security, social planning, strategic planning, child marriage, social peace, social policies, public policies

المقدمة والدراسات السابقة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية البحث العلمي في رسم السياسات والتخطيط الاجتماعي لبرامج السُلم الاجتماعي في ليبيا: معالجة مشكلة زواج القاصرات نموذجاً ، والبحث في كيفية طرح علاج هذه المشكلة من قبل الباحثين المهتمين في معالجة زواج القاصرات.

إن المنطلقات الفكرية لهذه الدراسة هي الإجابة عن أسئلة مثل: هل من الضروري أن تنطلق السياسات من البحث العلمي؟ وإلى أي مدى يساهم البحث العلمي في رسم السياسات والتخطيط الاجتماعي وتصميم برامج السلم الاجتماعي في ليبيا؟ وكيف كان طرح الباحثون السوسيولوجيون لمعالجة هذه المشكلة، وما هي السبل العلمية في معالجة تابعيات وأسباب هذه المشكلة؟ ذلك من خلال طرح المحاور التالية:

اولاً: ازمة السياسات العامة بين البحث العلمي وصنع القرارات تداعياتها على زواج القاصرات

ثانياً: السياسات والإستراتيجيات والخطط لمعالجة مشكلة زواج القاصرات من خلال مبادئ (الأمن والامان الأسري والمجتمعي)

ثالثاً: التخطيط الاجتماعي ورسم سياسات لبرامج الحد من مشكلة (زواج القاصرات) والعمل على تجسيد السلم الاجتماعي.

مع تصميم إطار منهجي للدراسة من خلال النهج العلمي السوسيولوجي الذي يتضمن منهجية النظرية المجذرة ونظرية المعرفة.. كونهما إطار للتحليل والنقد والتفسير لطبيعة وأسباب وتداعيات مشكلة زواج القاصرات في ليبيا.. ويتم تناول الموضوع على النحو التالي:

اولاً: ازمة السياسات العامة بين البحث العلمي وصنع القرارات وتداعياتها على زواج القاصرات

مقدمة عامة ومدخل:

نظرة فاحصة إلى تعريفات المفكرين والباحثين للسياسة العامة، نلاحظ عدم وجود اتفاق بينهم على تعريف محدد للسياسة العامة، ذلك راجع إلى البيئات التي وجدوا فيها، وإلى انتماءاتهم الفكرية والأسس العلمية التي ينطلقون منها.

فتعريف "جيمس أندرسون" للسياسة العامة أنها: "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع ما (جمس أندرسون،1999، 15)

أما تعريف كارل فريدريك أنها: "برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة (الاسرة) أو لحكومة مثلاً (قطاع التعليم أو قطاع الصحة) في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها.. للوصول إلى هدف محدد أو تحقيق غرض مقصود (هلال،1988، 12)

كما تُعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية السياسة العامة كونها سياسات الحكومة، وهي مجموعة من الأهداف والوسائل والبرامج، وتصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيف تصنع الأهداف، وكيف يمكن تنفيذها.

ويميل بعض الباحثين إلى تعريف السياسة العامة من منظور السلطة التنفيذية، حيث إنهم يصنفون السياسة العامة على أنها وظيفة أساسية من وظائف السلطة التنفيذية، وتخصص أصيل من اختصاصاتها. من بين هؤلاء الباحثين.. جارد روز حيث قال: "السياسة العامة هي: " سلسلة من الأنشطة.. وعلى أن تؤثر نتائجها على من تهمهم مستقبل الحكومة المترابطة قليلاً أو كثيراً" (أندرسون، 1999، 15)، ودي كوس يوالس أن السياسة العامة هي" تلك القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية، من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع" (الفهداوي: 2014، 37) ، وكارل فريدريك أنها "مجموعة القرارات الحكومية، المتضمنة لكل ما يجب أن يُعمل، في ظل معطيات الأوضاع القائمة فيها" (الفهداوي، 2014، 37) ، وناجي, د. عبد القوي على الذي رأى أنها: العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتَعرف على بدائل حلهاً .. والاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة 2022.

وقدم معجم «المصطلحات السياسية « تعريفا للسياسة العامة، يمكن تصنيفه في ذات السياق، حيث عرفها على أنها "مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي، بصدد مجال محدد. ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها.. القوانين واللوائح، والقرارات الإدارية، والأحكام القضائية. ومن منظور آخر يرى هارولد السويلم.. السياسة العامة أنها "من يحوز على ماذا، ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا، وتقاسم الوظائف والدور والمكانة الاجتماعية".

ورأى ديفيد أستون أن "السياسة العامة من منظور تحليل النظام، حيث إنه يعرفها أنها تعني توزيع القيم والحاجات المادية والمعنوية في المجتمع من منطلق قيم سلطوية ومن خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية".

عموماً.. تشير السياسة العامة في أساسها إلى المبادئ والتشريعات وتوجهات الأنشطة التي تؤثر على الظروف المعيشية التي تحدد مستوى رفاهية الإنسان. ونظراً لأن السياسة الاجتماعية هي ذلك الجزء من السياسة العامة الذي يُعنى بالقضايا والمسائل والمشكلات الاجتماعية. وصف مركز "مالكوم وينر" في جامعة هارفرد السياسة الاجتماعية أنها: سياسة عامة تطبق في مجالات عده كالرعاية الصحية والخدمات الإنسانية والعدالة الجنائية، ورفع الظلم ونشر التعليم وأخيرا معالجة قضايا العمل.. وتتعامل السياسة الاجتماعية في الغالب مع قضايا الفساد.. كما تعرف السياسة الاجتماعية على أنها الأحداث التي تؤثر على رفاهية أفراد المجتمع من خلال تنظيم التسويق للسلع والموارد في مجتمع ما، وكيفية الوصول لها(السلع) .

إذن يتضح لنا من هذا السرد أن هناك ضرورة للبحث العلمي خاصة لتأطير السياسات التي تستهدف التخطيط لتنفيذ أهداف السياسات وتأطير القرارات في ظل هذه التعريفات المتعددة والبرامج المتنوعة والرؤى المستندة على المنطلقات الفكرية المتنوعة.

كما انه من الأهمية بمكان تنفيذ هذه السياسات عن طريق التخطيط الذي يتطلب معرفة إمكانية المجتمع الاجتماعية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية والبيئية في تنفيذ هذه السياسات.. التي تعمل على تجسيد السلم الاجتماعي (أي الأمن والأمان الداخلي) للفرد والمجتمع. ذلك القيمة الضرورة التي يحتاجها البشر..

تاريخ السياسة الاجتماعية:

يعود أقدم مثال على تدخل الحكومة المباشر في رفاهية الإنسان إلى القرن السادس في عهد الخليفة الثاني في الإسلام عمر بن الخطاب. فقد استخدم جمع الزكاة وموارد حكومية أخرى أيضا لوضع رواتب للمتقاعدين ودعم الدخل ومستحقات للطفل ورواتب متنوعة للناس من المجتمعات غير المسلمة. أما في الغرب ساهم أنصار التخطيط الاجتماعي العلمي مثل عالم الاجتماع أوغست كونت ،والباحثين الاجتماعيين مثل تشارلز بوث، في ظهور السياسة الاجتماعية في البلدان الصناعية الأولى. وبسبب ضغوط الاستطلاعات التي أجريت لمعرفة مستوى الفقر والتي كشفت عن الظروف القاسية التي تعيشها التجمعات السَكينة الفقيرة في المناطق المدنية في العصر الفيكتوري، قام الحزب البريطاني الليبرالي بتغييرات إصلاحية على قانون الفقر والرعاية الاجتماعية، ولدينا أمثلة أخرى بارزة في عملية تطوير السياسة الاجتماعية مثل مستوى الرفاهية الاجتماعية في بسمارك في ألمانيا في القرن التاسع عشر، وقانون الضمان الاجتماعي الذي أدخله الاتفاق الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية بين العامين 1933– 1935 ، والإصلاحات الصحية في تقرير بيفيريدج عام1942.

تتميز السياسة الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين بأنها معقدة وكل ولاية تخضع للسلطة السياسية المحلية والوطنية وفوق الوطنية. على سبيل المثال، عضوية الاتحاد الأوروبي مشروطة بالتزام الدول الأعضاء بالفصل الاجتماعي من قانون الاتحاد الأوروبي.

أنواع السياسة الاجتماعية:

تهدف السياسة الاجتماعية لتطوير رفاهية الإنسان وتلبية احتياجاته في مجالات التعليم والصحة والسكن والضمان الاجتماعي. أما المجالات المهمة في السياسة الاجتماعية هي: مستوى الرفاهية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة، والسياسة البيئية، والمعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والسكن الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، وحماية الطفل، والاقصاء الاجتماعي، والسياسة التعليمية، والجريمة والعدالة الجنائية.

وقد يشير مصطلح السياسة الاجتماعية أيضا إلى السياسات التي تحكم تصرفات الإنسان. ويشير مصطلح السياسة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإجهاض وتنظيم ممارساته والقوانين المتعلقة بمشاكل الزواج والطلاق والوضع القانوني لترويج المخدرات وغيرها.

- **تعريف سن البلوغ بين الشرع والطب:**

هنا اريد أن اثير نقطة مهمة حول مفهوم مصطلح الرشد هل هو الرشد الزمني أو الرشد البيولوجي أو الرشد العقلي أو الرشد النفسي أو الرشد الاجتماعي أو الرشد الثقافي؟ وما هي المعاير التي تحدد كل من هذه المصطلحات؟

وما هو السن الذي تبلغ فيه الفتاة عند القائلين بأنه علامة على البلوغ؟ وهل يتفق الطب مع الفقه في تحديد سن البلوغ، أم لا؟

يلاحظ صالح خالد صالح أن: استعمل لفظ القاصر(صالح،2022) للدلالة على الصغير.. الذي لم يبلغ سن الرشد بلفظ الصبي والطفل وبتبع معرفة معناها من كتب اللغة تبين أن المراد من لفظ القاصر، أن تدل على الطفل الذي لم يبلغ سن البلوغ.

أما مصطلح القاصر في القانون: هو مصطلح معاصر، ونجد تعريف القاصرة في القوانين على أنها الفتاة التي لم تبلغ سن الزواج، وقيل القاصر هو كل شخص دون سن الثامنة عشرة من العمر والقاصر هو من لم يبلغ سن الرشد، وهي إحدى وعشرون سنة كاملة من العمر في القانون الليبي.

وهنا يجب أن نأخذ بوجه الاعتبار أنه " لم يتطرق الفقهاء إلى تعريف مصطلح القاصر، ولكنهم استعملوا هذا اللفظ بمعنى الصغيرة. أما مفهوم القاصر في القانون هو كل شخص دون سن الثامنة عشرة من العمر.

وهنا نري أن معظم الباحثين يشرون إلى مفهوم مصطلح الرشد .. بالرشد الزمني.. ولكنني أرى أن سن الرشد هو السن الذين فيه الفرد يعي ومدرك لذاته وقدراته للدخول في مشروع زواج وبناء اسرة والقاصر هو الذي لا يعي تلك الأمور" غير راشد"

3- تعددت العوامل التي تؤدي إلى زواج القاصرات بعضها اجتماعي وبعضها اقتصادي.

عوامل انتشار زواج القاصرات: تتعدد وتتنوع العوامل التي تؤدي إلى زواج القاصرات، ويمكن حصر هذه العوامل من واقع الدراسات السابقة على النحو التالي:

- النشأة الاجتماعية الأسرية والمناخ الأسري (لقد اجمع معظم الباحثين الاجتماعين والتربويين أن الأسرة هي أسمى وأبدع ثمرات الحضارة الإنسانية وهي الأعظم في تكوين العقل والأخلاق، والأسرة هي التي تؤثر في حياة القاصرة من ناحية نشأتها وتطلعاتها وأهدافها)
- التسرب من المدارس:
- ضعف الوضع الاقتصادي للأسرة (عبدالرضا،2011)
- الفقر وقلة الوعي .
- الخوف من العنوسة: الذي يمثل هاجس لولي الأمر(الاب) من ناحية خوفه من تزايد وارتفاع نسبة العنوسة ما يدفعه لتزويجها من غير الكفء.

- الموروث الاجتماعي صندوق دعم الزواج (الوثائق–2021). فالتركيبة الاجتماعية للأسر والعائلات وبخاصة في الريف تساند هذا النوع من الزواج وتراه أمر لرغبة الزوج وولي الفتاة.. دون أدنى اعتبار لإنسانية وكينونة المرأة وكرامتها وحقها.

هذه العوامل التي تم الإشارة لها في الدراسات السابقة انظر (الإحيول وآخرون ، 2022) ولكني اعتقد أن هذه الأسباب التي أشارت اليها الدراسات السابقة هي نتائج للسبب حقيقي آخر وهو: الأمن والأمان الأسري والمجتمعي.. وإلا.. كيف نفسر ارتفاع نسبة زواج القاصرات في حالات الحرب في بعض المناطق في العالم ، كما ان وجود هذه المشكلة بين الاسر الفقيرة عنها في الاسر الغنية ، ووجود هذه المشكلة بين الفتيات غير المتعلمات عنها بين المتعلمات(انظر: صندوق الضمان الاجتماعي مرجع سابق). إن هذا الاستنتاج ما أدى بنا أن نبحث عن السبب الحقيقي لظهور هذه المشكلة وهو: الأمن والأمان الأسري والمجتمعي:

المقصود بالأمن والأمان الأسري والمجتمعي هو:

- الأمن الأسري: هو الأمن الشامل لجميع جوانب حياة الأسرة المادية والمعنوية والحياتية والنفسية والمعيشية والصحية والثقافية أنظر(الجهني، ذي الحجة 1410 هـ، 160).
- الأمن المجتمعي: الأمن المجتمعي هو مجموعة من الإجراءات التربوية، والوقائية، والعقابية التي تتخذها قرارات السياسة الاجتماعية.. انطلاقا من المبادئ التي تؤمن بها مؤسسات المجتمع لحماية الوطن والمواطن وتوفير له أدوات توفير الامن.
- أما مصطلح الأمان الذي يعني الرضا والطمأنينة ونفي الخوف والفزع عن الإنسان فردا أو جماعة أو مؤسسة..

وعليه يمكن أن نقول بل نؤكد إن مفهوم الأمن المجتمعي يستوعب كل شيء مادي ومعنوي، فهو حق للجميع أفرادا وجماعات انظر(محمد و عبد الباسط، 2015 ،364)

إن توفير الامن للأسرة من رعاية الاسرة والخدمات الصحية والتعليم، والسكن اللائق والمواصلات والترفيه مع توفير فرص العمل وحوافز تستوعب القدرات المعنوية والمادية لأفراد الاسرة وخاصة الشباب والفتيات تضمن لهم نوعية حياة كريمة في ظل مجتمع مستقر.

وكل هذا بطبيعة الحال يحتاج إلى دراسات وبحوث لوضع سياسات عامة بكل مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية والأنثروبولوجية والاقتصادية وغيرها(أي نحتاج إلى توظيف العلم المفتوح open science) بشكل علمي وهادف أنظر: زينب محمد زهري ،سلسلة محاضرات البحث العلمي، توظيف النظرية في الرسال والاطروحات العلمية وكتاب نهج ومنهجية البحث العلمي 2024) .

وهنا السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هناك ازمة سياسات عامة .. بين البحث العلمي وصنع القرارات وتداعياتها على زواج القاصرات؟ ولماذا أصبح زواج القاصرات مشكلة اجتماعية ذات تداعيات سلبية.. منها زيادة في نسبة الطلاق ، وما يترتب عليها من خلخلة في النسيج الاجتماعي ومشكلات اسرية خطيرة ؟ فما هي الاسباب والاثار، والابعاد التي تترتب على الازمة ؟ **خاصة البيانات والمعلومات التي تتعلق بالأمن والأمان الأسري والمجتمعي وما ينتج عن هذه الازمة :**

- نقص التواصل: عدم التواصل الفعال بين العلماء والخبراء من جهة وصناع القرار من جهة أخرى.
- عدم الثقة: قد يكون هناك عدم ثقة من جانب صناع القرار في النتائج العلمية أو العكس(الجهني ، ذي الحجة 1410 هـ، 160).
- الضغوط الاجتماعية والاقتصادية: قد تؤثر الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على كيفية استخدام البحث العلمي في صنع القرار.

- تعقيد القضايا: القضايا العلمية غالبًا ما تكون معقدة وتتطلب فهمًا عميقًا، مما قد يجعل من الصعب على غير المتخصصين فهمها وتطبيقها. ولنا في البحوث الكمية الاجتماعية أكبر برهنة على ذلك.

التداعيات والاثار:

تتضح التداعيات في القرارات غير المدعومة بالبيانات والمعلومات العلمية المتخصصة وأثارها. حين تُتخذ قرارات دون الاعتماد على أحدث الأبحاث العلمية، مما قد يؤدي إلى أخذ قرارات غير قابل للتطبيق.

فالسياسات الاجتماعية المتعلقة بزواج القاصرات في ليبيا من المفترض أن تكون لها عدة منطلقات ومنها البحث العلمي والدراسات التي تُجرى حول هذه المشكلة من خلال الاخذ بالاعتبارات التالية:

1) توفير البيانات:

البحث العلمي يوفر بيانات ومعلومات حول أسباب وآثار زواج القاصرات في المجتمع، مما يساعد في صياغة سياسات فعالة.

2) فهم الأسباب:

الأبحاث تساعد في فهم الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤدي إلى زواج القاصرات، مما يُمَكن صناع القرار من معالجة هذه الأسباب.

3) تقييم السياسات الحالية:

البحث العلمي يُمكن أن يُقيم فعالية السياسات الحالية، ويحدد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

4) فهم تداعيات نقص البحوث العلمية الرصينة على زواج القاصرات في المجتمع العربي.. ومحاولة وضع برامج علمية لرفع مستوى المعرفة بتداعيات هذا السلوك على المجتمع، بالإضافة إلى محاولة رفع الوعي للأطراف ذات العلاقة من الاسر والمؤسسات الأخرى التي تضع التشريعات والضوابط لهذا السلوك (زواج القاصرات)

واضح أن الأبحاث والدراسات حول زواج القاصرات يمكن أن ترفع الوعي بين السكان وصناع القرار حول مخاطر زواج القاصرات، خاصة ارتفاع نسبة الطلاق بين هذه الفئة ومدى تأثيرها على الطفلة المطلقة والاسر ذات العلاقة بالموضوع من اسرة الزوج والزوجة..

حقيقة إن مشكلة زواج القاصرات في ليبيا.. هي قضية معقدة ومتعددة الأوجه، وتتطلب فهمًا شاملاً للدوافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية التي تساهم في هذه المشكلة أو السلوك. ولتوضيح ذلك نستعرض شبكة الانترنت من خلال طرح الشكل التالي.

شكل (1) منظومة حاجات الفرد والاسرة والمجتمع التي تؤطر الحياة الإنسانية



لقد تطرق الباحثون في البحث لمشكلة زواج القاصرات.. إلى العديد من الأسباب منها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية التي نعتبرها في هذا البحث.. نتائج لأسباب تكمن في عامل الأمن والأمان الاسري والمجتمعي التي تعكس منظومه من حاجات الانسان والاسرة والمجتمع التي تؤطر الحياة الإنسانية.. مثلها مثل شبكة عنكبوت الانترنت.. أنظر شكل (1) منظومة حاجات الفرد والاسرة والمجتمع التي تؤطر الحياة الإنسانية)

لقد أشار بعض الباحثين إلى بعض من هذه الأسباب مثل:

1. التقاليد الاجتماعية:

في بعض المجتمعات المحلية الليبية، يُعتبر زواج القاصرات تقليدًا اجتماعيًا متجذرًا، حيث يُنظر إليه على أنه وسيلة لحماية البنات وضمان مستقبلهن.. (هذا العامل يعكس الحاجة إلى التنمية البشرية لبناء انسان طموح لنوعية حياة أفضل وبناء اسرة منتجة تتطلع إلى الأفضل)

2. الفقر والاحتياجات الاقتصادية:

في بعض الحالات، قد يُنظر إلى زواج القاصرات على أنه وسيلة لتخفيف العبء الاقتصادي على الأسر الفقيرة (هذا العامل يشير إلى الحاجة إلى تأهيل وإعداد الانسان المنتج ذات الهوية المعتدة بذاتها الصانعة لمستقبل آمن).

3. نقص التعليم:

قد يكون نقص التعليم والوعي حول حقوق الأطفال والمراهقين عاملاً مساهماً في استمرار هذه الظاهرة.

وقد تناول البحاث التأثيرات السلبية لزواج القاصرات على نحو متعدد الجوانب والابعاد.. (في ليبيا التعليم متوفي في القرى والحضر.. ولكن لا يذهب بعض الفتيات إلى المدارس؟!) أليس كل هذه العوامل تعكس حاجات لدى الانسان الفرد!!!

التأثيرات السلبية لزواج القاصرات:

- التأثيرات السلبية التي يعبر عنها معظم الباحثين بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزواج المبكر، والآثار النفسية والجسدية التي تنتج عن زواج القاصرات، وتلحق بهن أضرار عظيمة تعكس علاقات زوجية غير سوية.. تؤدي إلىً تزايد حالات

العنف الجسدي والنفسي على الزوجة القاصر، كما أن الكثير منها يؤدي إلى حالات الانفصال التي تتحول في حد ذاتها إلى مشكلة قانونية واجتماعية، خاصة إذا حدث الانفصال قبل توثيق عقد الزواج.

- زواج القاصرات يمكن أن يؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة، بما في ذلك مضاعفات الحمل والولادة،

كما يمكن أن يؤدي إلى آثار نفسية حيث تنتقل آثار زواج القاصرات على الأمن المجتمعي ويترتب عليه العديد من الآثار التي تؤثر في غالب الأحيان على الأسرة والمجتمع.. مما يعوق مسيرة المجتمع الحضارية والثقافية والسياسية، ومن ذلك:

- ❖ إهمال التعليم وانتشار الأمية: إن الإسلام دين العلم والتعلم، فإن أول ما نزل من القرآن الكريم حثنا على العلم قال الله تعالى في سورة العلق: بسم الله الرحمن الرحيم، اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (صدق الله العظيم).
- ❖ ارتفاع نسبة الطلاق حيث "تحتل ليبيا المرتبة الأولى عربيًا في معدلات الطلاق، حيث تسجل 2.5 حالة طلاق لكل 1000 شخص.. هذا المعدل هو الأعلى في العالم العربي، ويشير إلى تحديات اجتماعية واقتصادية تواجه الأسر في ليبيا" في عام 2022، انظر(تقرير: هدية،2026) وقد بلغ عدد المطلقات في ليبيا حوالي 95,000 مطلقة وفق إحصائية 1-8-2024، في مقابل تزويج 940 قاصرة من سن 13 إلى 17 عاما وفق إحصائية عام2021 لصندوق دعم الزواج ب ليبيا انظر(صندوق دعم الزواج (الوثائق-2021).
- ❖ التوزيع الجغرافي: تتوزع المطلقات في مختلف المناطق الجغرافية في ليبيا، مع تركز أكبر في المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة.. ويعتبر الزواج في سن مبكرة من أبرز أسباب حدوث الطلاق حيث ترتفع نسبة الطلاق بارتفاع عدد زيجات القاصرات بشكل طردي، فارتفاع نسبة الطلاق.. مع عدم وجود الوعي الكافي لدى الزوجين بأهمية الأسرة، وعدم قدرتهم على المواءمة العقلية بين واجبات وحقوق مؤسسة الزواج والمرحلة العمرية التي تمر بها الزوجة والتي تتميز عادة بتقلبات مرحلة المراهقة وتغيراتها؛ التي تؤدي إلى العديد من الاختلافات والصدمات المؤدية إلى الطلاق.
- ❖ – قلة الإنتاج: زواج الصغار ينتشر غالبا بين الأسر الفقيرة وتنجم عنه أمراض الأمهات ومواليدهن على النحو السالف ذكره وهذا يؤدي إلى زيادة حدة الفقر بين الأسر الفقيرة أصلاً، كما أنه يسهم في قلة إنتاجية هؤلاء
- ❖ إعاقة تحقيق أهداف التنمية: إن الزواج المبكر عائق أساسي يحول دون تحقيق أهداف برامج التنمية، حيث تتجه أهداف للتنمية إلى القضاء على الأمية على مستوى العالم وحماية الأطفال، وتحقيق الصحة للجميع،

وما هي البيانات والمعلومات التي ينبغي التركيز عليها في البحوث والدراسات لفهم المشكلة ووضع استراتيجيات للحد منها (زواج القاصرات) ؟

للإجابة على هذا السؤال.. ينبغي تناول المحاور التالية :

- ❖ فهم طبيعة المشكلة .
- ❖ القيام بدراسة الأسباب الجذرية لزواج القاصرات في المجتمع المستهدف.
- ❖ التركيز تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بزواج القاصرات.
- ❖ العمل على تطوير السياسات
- ❖ صياغة سياسات واضحة تحظر زواج القاصرات وتوفر حماية قانونية للبنات.
- ❖ تعزيز التشريعات القائمة لتشمل عقوبات رادعة لمن يخالفون هذه السياسات.

- ❖ التوعية والتثقيف
- ❖ تنفيذ حملات توعية وتثقيف تستهدف المجتمعات المحلية حول مخاطر زواج القاصرات وأهمية حماية حقوق الأطفال.
- ❖ توفير برامج تعليمية حول حقوق الإنسان وحقوق الطفل.
- ❖ تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسر والفتيات المعرضات لزواج القاصرات.
- ❖ توفير فرص عمل وبرامج تدريبية للفتيات اللائي تركن مقاعد الدراسة.
- ❖ تعزيز دور المرأة في المجتمع وتعزيز القدوات.
- ❖ تعزيز دور المرأة في المجتمع وتمكينها اقتصاديًا واجتماعيا وثقافياً.

هناك العديد من المراجع العلمية التي تتناول موضوع زواج القاصرات من مختلف الزوايا، بما في ذلك الأسباب والآثار والسياسات والتدخلات. ولكنها لم تتطرق إلى أهمية عامل الأمن والأمان الأسري والمجتمعي في معالجة هذه المشكلة انظر شكل رقم (2).

في ليبيا مثلاً: يُحدد سن الزواج بـ 20 سنة وفقًا لقانون الأحوال الشخصية رقم 10 لسنة 1984. ومع ذلك، يمكن للمحكمة أن تأذن بالزواج قبل بلوغ هذه السن لمصلحة أو ضرورة تقدرها بعد موافقة الولي. في عام 2015، أدخل القانون رقم 14 لسنة 2015 تعديلات على هذه الأحكام، حيث خفض سن الأهلية للزواج إلى 18 سنة مع الحفاظ على الإذن القضائي في حالات الزواج المبكر .

ونظراً لما يترتب على هذا الزواج من مشاكل صحية: مثل الإجهاض المتكرر، ولادة الخدج، زيادة الولادة القيصرية، وحالات الوفاة للأم.. وكذلك مشاكل نفسية واجتماعية: مثل توقف التحصيل الدراسي.. وحرمانهم من ممارسة حياة الطفولة بشكل طبيعي.. حيث أن زواج القاصرات هو زواج يتم بين شخصين أحدهما أو كلاهما دون سن 18 سنة.

يُعتبر زواج القاصرات مشكلة اجتماعية وصحية في العديد من دول العالم، حيث يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على الأطفال والمراهقين واسرهم والمجتمع، بما في ذلك: مشاكل الطلاق وما يحدث من تمزق للعلاقات الاجتماعية بين اسرة الزوج والزوجة، وفقد المجتمع لأسرة كان من المفروض أن تُبنى على أسس سليمة. عليه تسعى الحكومات والمنظمات إلى الحد من زواج القاصرات وحماية حقوق الأطفال والمراهقين من خلال (الإرياني:2005) و(عبد الحميد : 2015)

– توعية المجتمعات وتعزيز الوعي حول مخاطر زواج القاصرات وأهمية حماية حقوق الأطفال. ولكن السؤال المطروح هو: هل **يكفي هذا الاجراء(أي برنامج التوعية) أو هناك حاجة إلى برامج وإجراءات أخرى .. بمعنى سياسات واستراتيجيات وخطط وتنفيذها.. للحد من هذه المشكلة؟** الإجابة نعم .. وبكل تأكيد لأن البناء دون أساسيات لهذا البناء.. نتيجتهُ الهدم.. وعليه نحتاج التوعية والتعزيز والارتقاء بالمعارف والإدراك وممارسة السلوك الفكري الإيجابي لمعالجة المشكلة . ويتطلب هذا بطبيعة الحال إلى سياسات واستراتيجيات وخطط يتم تنفيذها .. لضمان الوصول إلى الهدف والنجاح.

ثانياً: السياسات الاجتماعية والإستراتيجيات والخُطط

تعريف السياسة الاجتماعية:

وضعت وفاء سالم محمد الحربي (من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) تحديداً لكل من السياسة الاجتماعية وسياسة الرعاية الاجتماعية، وقيل إن الأولى من تخصص قسم علم الاجتماع والثانية من تخصص الخدمة الاجتماعية. حيث تعد السياسة الاجتماعية موجه لخدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع وترتبط بقيمه، فالسياسة الاجتماعية عبارة عن توجه الحكومات نحو تحقيق إشباع الاحتياجات لكافة أفراد المجتمع في المجالات الاجتماعية.. أما سياسة الرعاية الاجتماعية

تهدف إلى تلبية احتياجات الفئات التي لم تستطيع الوصول للإشباع الكافي، فسياسة الرعاية الاجتماعية عبارة عن المعايير التي تضعها المؤسسات الاجتماعية والتي تحدد أهلية المستفيد من الخدمات.

إذن السياسة الاجتماعية هي: أنشطة ومبادئ المجتمع التي ترسم الطريق الذي يسلكه وتنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والمؤسسات الاجتماعية، وهي نتاج الفكر المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية، وتنبع السياسة الاجتماعية من أيدلوجية المجتمع للتعبير عن أهدافه البعيدة، ووضع مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحديد الاتجاهات العامة لتنظيمها وتؤثر السياسة على العلاقات الاجتماعية للأفراد وعلى علاقاتهم بالمجتمع (ناجي، 2008، 16).

الطرق التي يتم بها وضع السياسات وتنفيذها، بما في ذلك دور الحكومة، والمؤسسات والوكالات التي تُستخدم لتحقيق غايات اجتماعية، والقيود التي تعمل في ظلها خدمات الرعاية الاجتماعية المختلفة كالطفولة والشباب والمسنين والمرأة، والفئات الخاصة

تشخيص السياسات الاجتماعية:

نستخلص من التعريفات السابقة أن السياسات الاجتماعية تشخص كالتالي:

- ✓ هي الخطوات والعمليات التي تقوم بها الأجهزة الفنية والسياسية للتوصل إلى صياغة قرارات تحدد الأهداف الإستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل الذي تتضمنه السياسة الاجتماعية.
- ✓ عمل جماعي يمثل نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة لتأتي قراراتها في النهاية ممثلة لمجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.
- ✓ دراسات لمراحل متتابعة .. تستهدف الوصول لأفضل السياسات في ضوء فهم الواقع وتفسيره وتقييمه ثم العمل على وضع أسس التغيير والتطوير في ضوء مقتضيات الحاضر والمستقبل الزمني والمكاني لتحقيق تطلعات المجتمع لحياة كريمة .

إذن صنع السياسة الاجتماعية تحتاج إلى مجموعة من العمليات والخطوات التي تستمر خلال فترة زمنية معينة.. وتلك العمليات تتطلب التركيز على وجود اهتمام بقضية ما، ثم تتصاعد العمليات حتى تصل إلى عمل منظم في دراسات وبحوث، للوقوف على الحقائق وصياغة أهدافه وبرامجه عن طريق الأجهزة الفنية والسياسية المسئولة عن ذلك.

ومن ثم تصاغ تلك القرارات في النهاية وتصدق عليها السلطة التشريعية لتصبح مجموعة من الخطوط المرشدة والموجهة في المجتمع لتحديد الأهداف الإستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل الذي يحقق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها وفقاً لرؤيته (أي غاياته).

وهنا ينبغي الاخذ بوجه الاعتبار إن صنع السياسة الاجتماعية أشمل وأعم من صياغتها حيث أن صياغة السياسة تعتبر آخر مرحلة من مراحل صنعها.

أهمية صنع وصياغة السياسة الاجتماعية:

هناك ضرورة ملحة للاهتمام بعملية صنع السياسة الاجتماعية في أي مجتمع ويرجع ذلك إلى أسباب منها:

- ➢ لأن صنع السياسة على أساس عملي .. يجنب المجتمع من الوقوع في الأخطاء نتيجة الارتجال والتخبط في رسم الخطط ووضع البرامج والمشروعات الاجتماعية نظراً لأنها ستكون نابعة من سياسة اجتماعية واقعية في إطار ظروف المجتمع.
- ➢ إتباع الخطوات العلمية في الوصول إلى صنع سياسة اجتماعية ملائمة للمجتمع .. يعاون المسئولين على رسم الخطط في إطار القواعد والاتجاهات التي تتضمنها السياسة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى للمجتمع

- .لأن يسهم صنع السياسة الاجتماعية في التوصل للأهداف والاتجاهات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية وإعادة سياسة القضايا التي تتضمنها وتحقيق الارتباط بين البيانات المتاحة وسلطة اصدار
القرارات السياسية المحققة للأهداف المجتمعية.
- لأن ضمان وقاية السياسة الاجتماعية وضمان نجاحها.. يتم بمشاركة كافة المؤسسات والجهات المسؤولة عن صياغتها سواء كانوا باحثين، مستشارين، تنفيذيين، سياسيين، فنيين ..للتوصل لأفضل معالجة للمحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على صنع السياسات وصياغتها(Zeinab M Zuhri:2012)
- لأن ضمان التنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى في الدولة يتطلب تحديد أبعاد السياسة الاجتماعية ورسم وصياغة هذه السياسات بأهدافها وتوجهاتها في مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة ، وما يتضمنه من ارتباط السياسة الاجتماعية بالواقع المجتمعي ، والتعبير عن الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع والمشاركة الحكومية والأهلية في صياغتها.

نماذج صنع وصياغة السياسة الاجتماعية:

تركز نماذج صنع السياسة الاجتماعية على كيفية بناء وتحديد أهداف السياسة وإجراءاتها ، وتقوم نتائجها بهدف التوصل لسياسة جديدة ، ذات أهداف أو سياسة بديلة لأهداف قائمة ، أو تعديل وتغيير أهداف السياسات الاجتماعية القائمة.

أما صياغة السياسة فهي تشكل مجموعة من القرارات وهي عمل جماعي وليست قراراً فردياً، وهي بذلك نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة، وتأتي قراراتها في النهاية لتمثل مجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها. تبدأ الدراسات المهتمة بصياغة السياسة من البحث عن وجود اهتمام بقضية أو مشكلة ما.. ثم تتصاعد العمليات حتى تصل إلى عمل منظم في دراسات وبحوث ؛ للوقوف على الحقائق وصياغة أهداف وبرامج استصدار القرارات والتشريعات أو القوانين المنظمة لهذه السياسة . هذه السياسات تصاغ في نهاية الأمر .. من خلال الجهاز التشريعي في الدولة بحيث تصبح مجموعة من الخطوط المرشدة والموجهة في المجتمع وفقاً لرؤيه (أي غاياته).

المنهجية المقترحة في بناءً نموذج:

1. **فهم طبيعة المشكلة:** الانطلاق من تحليل البيانات الجندرية والاجتماعية الدقيقة.
2. **بناء وتطوير السياسات:** الانتقال من التشخيص إلى الصياغة القانونية الرادعة والوقائية من تطور المشكلة وتداعياتها.
3. **التوعية والتثقيف:** بناء الوعي والادراك المجتمعي بخطورة هذه المشكلة.. كخط دفاع أول يُترجم إلى سلوك.
4. **الدعم الذاتي والاجتماعي والاقتصادي** : توفير البدائل العملية للأسر للحد من دوافع الزواج المبكر.
5. **تمكين المرأة:** تعزيز الأدوار الريادية للفتيات لضمان استمراريتهن في المسارات التعليمية والمهنية.

على أن تكون هذه المنهجية في مجموعها منطلقة من (عامل الأمن والأمان الاسري والمجتمعي) من أجل وضع السياسات ومن ثم الاستراتيجيات (شكل (رقم 2)



المصدر : زينب محمد زهري ، استراتيجيات شاملة للحد من زواج القاصرات ، رسم الصورة من المؤلف وبالتعاون من AI 2026 .

لقد تم وضع هذا العامل ليعكس رؤيتنا على أن "الأمن الأمان الأسري" هو الحاضنة الأساسية التي تضمن نجاح كافة الاستراتيجيات الأخرى؛ فدون شعور الأسرة والفتاة بالأمان والاستقرار، تظل التشريعات والسياسات مجرد نصوص نظرية.

وهنا نقترح توظيف "عامل الأمن والأمان الأسري والمجتمعي" كونه **فرضية بحثية يمكن استخدامها في دراسة ميدانية لاحقة ؟**

حقيقة يُعد "الأمن والأمان الأسري والمجتمعي" ركيزة جوهرية في نماذج تحليلية. يمكن بلورة هذا المفهوم ضمن السياق الأكاديمي من خلال المحاور التالية:

- **الأبعاد السوسيولوجية للأمن الأسري:** يُنظر إلى الأمن الأسري بوصفه الحاضنة الأولى التي توفر الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد، وهو شرط أساسي لتحقيق "الصحة الاجتماعية" .
- **علاقة الأمن بالسلم الاجتماعي:** يُمثل الأمن الأسري القاعدة الصلبة التي ينطلق منها "السلام الداخلي مع النفس" وصولاً إلى "السلم المجتمعي العام".
- **دور المؤسسات:** يقع على عاتق المؤسسات الحكومية والأمنية مسؤولية تعزيز هذا الامن والأمان من خلال تطبيق القانون، وحماية حقوق الفئات الأكثر ضعفاً (الأطفال، النساء، الشباب، والشيوخ)، ومكافحة كافة أشكال العنف المعنوي والمادي داخل الأسرة وخارجها. مع توفير الحاجات.
- **المواطنة والأخلاقيات:** يرتبط الأمن المجتمعي بمدى تمسك الأفراد بمبادئ "المواطنة " والأخلاقيات المهنية، حيث يعزز السلوك المسؤول من تماسك النسيج الاجتماعي ويقلل من التوترات.

- **التنمية المستدامة:** يُعد توفير الأمان الاقتصادي والاجتماعي، من خلال خلق فرص عادلة وتضييق الفجوات الطبقية، أداة فعالة لتحويل الأسرة من مجرد وحدة اجتماعية إلى قوة بشرية سوية تعتز بكيانها وتساهم في بناء المجتمع.. وتؤسس لتنمية مستدامة.

هناك نماذج جاهزة يستعين بها البحاث لصنع وصياغة السياسة الاجتماعية وهي اشبه بطرق البحث العلمي وتتكون من نماذج أهمها:

– نموذج ألن والكر ، نموذج برلمان وجورن واكر ، نموذج نيل جلبرت وهاري سبكت

https://socialsystemengineering.wordpress.com5-6-22 20.

وجميع هذه النماذج تركز على الخطوات العلمية للبحث العلمي ومن ثم خطوات التخطيط والتنفيذ والمتابعة دون التركيز على السياسات والاستراتيجيات . إن الذي اريد أن اضيفه لهذه النماذج هو : ينبغي أن نفرق بين البحوث العلمية وفق مستهدفاتها فهناك :

1- بحث أكاديمي أيAcademic research يعني بحث يسعى إلى إضافة معرفية في حقل علمي معين مثل المقالات والبحوث العلمية التي تطرح في المؤتمرات ، ورسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه .

2- وبحث علمي ويسمى policy research من اجل وضع سياسة عامة لخطة تنموية أو خطة لإصلاح نظام أو قطاع أو نشاط معين.. وكل بحث له ادواته والياته التي تبرز مستهدفاته وصياغتها . بالإضافة إلى أن تكون هناك.. استراتيجيات تشمل أطر عملية لتلك السياسات، ونعني بها تلك الاستراتيجيات التي تتضمن التخطيط الاستراتيجي.. خاصة لبحث النوع الثاني policy research.

التخطيط الاستراتيجي Strategic planning::

الاستراتيجية هي خطة شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحقيق أهداف محددة من خلال استخدام الموارد المتاحة بشكل فعال أنظر:(Mintzberg, 1994)، والتخطيط الاستراتيجي هو ذلك الذي يأخذ في الاعتبار التحديات التي يمكن تواجه مراحل التنفيذ.. كما يعرف مكامن الضعف في التطبيق والقوة وفرص نجاح التنفيذ (ما يعبر عنه ب SWAT)، ويمكن تطبيق التخطيط الاستراتيجية لمختلف مجالات السياسات العامة، بما في ذلك السياسة الاجتماعية.. ويتطلب توظيف التخطيط الاستراتيجي من خلال:

- تحديد أهداف السياسة الاجتماعية: أي تحديد الأهداف التي تريد تحقيقها.
- تحليل البيئة: تحليل البيئة الداخلية والخارجية لتحديد القوة والضعف والفرص والتحديات.
- تحديد الموارد: تحديد الموارد المتاحة واللازمة لتحقيق الأهداف والبحث عن عوامل القوة بها.
- إعداد إطار شامل: أي إعداد خطة شاملة ومتكاملة لتحقيق الأهداف.
- تنفيذ الخطة: تنفيذ الخطة وتحديد المسؤوليات والجداول الزمنية.
- تقييم الأداء: تقييم الأداء وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

بهذه الخطوات يكون التخطيط ومن قبلها الاستراتيجيات منطلقة من أسس علمية كما السياسات انظر (زينب محمد زهري : 2012) .

ثالثاً: التخطيط الاجتماعي وعلاقته برسم سياسات لبرامج

الحد من ظاهره اخذ القرارات دون الأخذ بالسياسات العلمية

لعلاج مشكلة (زواج القاصرات) وتداعياتها لتجسيد السلم الاجتماعي

يستهدف التخطيط الاجتماعي– وهو مجال من التخطيط الاستراتيجي– في رسم سياسات لبرامج الحد من ظاهره اخذ القرارات دون الأخذ بالسياسات العلمية لعلاج تلك المشكلة (زواج القاصرات) وتداعياتها من مشاكل الطلاق وخلخلة في النسيج الاجتماعي..

إن تجسيد مبدأ السلم الاجتماعي.. المستند على التخطيط الاجتماعي كونه عملية منهجية ومتكاملة تهدف إلى تحسين ظروف الحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات.. ويتضمن (التخطيط الاجتماعي) تحديد الأهداف الاجتماعية، وتحليل الاحتياجات الاجتماعية، وتطوير السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف وهنا هدف التخطيط هو تجسيد السلم الاجتماعي للحد مما يترتب على مشكلة زواج القاصرات وتداعياتها.

إن تحقيق هذه الأهداف تأتى بالأخذ بالتخطيط الاجتماعي الذي يستهدف:

- تحسين ظروف الحياة للأفراد والمجتمعات.
- تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاجتماعية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين الأفراد والمجتمعات من المشاركة في عملية التحديث والتنمية.
- تطوير السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الامن والأمان الاسري والمجتمعي.

وطبيعي تلك الأهداف تحتاج إلى بحوث ودراسات تتناول الاتي:

- ❖ تحليل الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية للأفراد والمجتمعات.
- ❖ تحليل الوضع الاجتماعي الاقتصادي الثقافي الحالي وتحديد التحديات والفرص.
- ❖ تحديد الأهداف الاجتماعية المستهدف تحقيقها.
- ❖ تطوير السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية.
- ❖ تنفيذ السياسات الاجتماعية وتحديد المسؤوليات وفق جدول زمني محدد.
- ❖ تقييم الأداء الاجتماعي وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تنمية أو إصلاح (انظر: دعيم، 2022)

حقيقة إن التخطيط الاجتماعي هو أداة مهمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والمساهمة في بناء دولة قوية ومستقرة.. من خلال فهم عناصر التخطيط الاجتماعي وتطبيقها بشكل فعال، يمكنها من تحقيق النجاح والمساهمة في تحسين مستوى ونوعية الحياة المعيشية. ذلك من خلال رسم سياسات للسلم الاجتماعي.

برامج رسم سياسات السلم الاجتماعي.

يحتاج رسم السياسات التي تتعلق بالسلم الاجتماعي ..إلى توضيح حيثيات المواضيع التالية : التعريف ، وصف وتحليل وتفسير مشكلة زواج القاصرات وتداعياتها، كيفية تحقيق السلم الاجتماعي باعتباره أداة لمعالجة تداعيات مشكلة زواج القاصرات.

تعريف السلم الاجتماعي .. أنّه عملية التعايش والاستقرار التام بين الافراد والاسر والمجتمع .. ترتكز على التفاهم، وحسن الجوار، واحترام الرأي الآخر، وحل المشاكل بالاتفاق دون اللجوء إلى العنف أو الصراع.. بمعنى أن السلم الاجتماعي يستند على بناء كيان انسان متفهم لذاته وبما يدور حوله مسؤوليات وحقوق ووجبات .. والسؤال المطروح هنا؛ هل تأهلت تلك

الزوجة القاصر بهذه المسؤوليات والوعي والادراك بمتطلبات بناء الاسرة وكيفية التعامل مع الاخر ذات العلاقة بالمؤسسة الزوجية !! من هنا نستطيع أن نرى الفجوة الكبيرة بين الاعداد والمسؤوليات والمتطلبات لبناء اسرة مستقرة.

ينتج عن زواج القاصرات احياناً كثيرة الانفصال والطلاق.. ويترب على الطلاق الانفصال ليس فقط بين الزوجين ، ولكن ايضاً بين الاسرة ذات العلاقة ، وما يحصل في حالات الخصام والانفصال ، حيث ينشغل كل طرف بالانتقام من الآخر، وتغلب المصالح الخاصة على المصلحة العامة والمشتركة، وتجدر الإشارة إلى أنّه في هذه الحالة ليس فقط يستحيل التقدّم في حل المشكلة ، بل يصعب أيضًا الحفاظ على القدر الموجود من العلاقات السوية وينهار كيان التقارب بين الاسر.. وتخلل العلاقة ليس بين طرفي الزواج ولكن اسر أخرى ذات العلاقة .

مما يتطلب رسم سياسات السلم الاجتماعي ليس فقط للحد من مشكلة زواج القاصرات ، ولكن ايضاً لمعالجة تداعياتها . بالإضافة نحتاج إلى وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والوئام في المجتمع، ذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية لزواج القاصرات والتوترات الاجتماعية بين الأطراف ذات العلاقة.

رسم سياسات السلم الاجتماعي في حل مشكلة زواج القاصرات

والإشكاليات المترتبة عليها :

1- رسم سياسات السلم الاجتماعي التي تهدف إلى تحقيق مجتمع متماسك ومستقر، قادر على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة .. وحيث تحتاج ثقافة السلم الاجتماعي إلى برامج تعليم وتدريب تعمل على غرس مبادئ السلم الاجتماعي المستدام .. في نفوس الأفراد. ولكي تترسخ تلك المبادئ في الاسرة وافراد المجتمع.. ينبغي تدريبهم على قيم الاعتزاز بالنفس وقيم التسامح منذ نعومة أظافرهم .. فالأطفال داخل الاسرة ومن خلال وجودهم في مقاعد التعليم الأساسي والثانوي .. يتطلب تدريبهم على قيم التسامح والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع .

2- كما على كافة مؤسسات المجتمع ترسيخ وتمكين افرادها من هذه الثقافة، ابتداءً من السلام الداخلي للنفس إلى الُسلمْ المجتمعي ، بحيث يشمل السلام البيئي ، والاهتمام بالتحديث والتنمية المستدامة على مستوى الافراد والمؤسسات والبيئة الاجتماعية والطبيعية ..من خلال:

1. توفير فرص اقتصادية واجتماعية عادلة: من خلال خلق فرص عمل ، وتحسين مستوى المعيشة، وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
2. تعزيز المشاركة المجتمعية: تدريب جميع فئات المجتمع بما فيهم الأبناء والاباء والامهات في المشاركة في صنع الرؤى ورسم الاهداف لبناء قوى بشرية سوية تعتز بكيانها داخل الاسرة وخارجها، وتمكينهم من التعبير عن آرائهم في تدبير حاجاتهم المادية والمعنوية.
3. تفعيل دور المؤسسات الحكومية والأمنية: لضمان تطبيق القانون وحماية حقوق الإنسان سواء كان طفل أو امرأة أو شيخ او شاب، ومكافحة العنف بكل أنواعه المعنوية والمادية خاصة في الاسرة ومؤسسات المجتمع.
4. بناء جسور الثقة والتواصل: بين مختلف المواطنين، وتشجيع الحوار البناء بينهم .
5. تنمية القدرات الاسرية والمحلية وتمكينها من تنمية مواردها وتطويرها بشكل مستدام.
6. إجراء دراسات بحثية: لفهم أسباب الصراعات والتوترات الاجتماعية، ووضع حلول مبتكرة.
7. الاستفادة من التجارب الدولية: في مجال بناء السلام والمصالحة الاجتماعية والمجتمعية.
8. الاستثمار في السلم الاجتماعي وتحديد وسائل الوصول للسلم الأهلي في المجتمع .

حقيقة الاهتمام بقضية السلم الاجتماعي ليست قضية ترف اجتماعي، بل هي ضرورة من ضرورات حياة المجتمعات للعبور إلى متاهات الحياة بشكل سلس وعابر.. ترى (خمايسة: 2023) في أهمية السلم الاجتماعي على أنهُ: يعتبر عامل أساسي في تحقيق الاستقرار والأمن للمجتمعات، كما يُوفر العدل الكافل لحقوق الأفراد، وإذا ما فُقد السلم والوئام، فإن النتيجة ستكون تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار وإحداث خلله في النسيج الاجتماعي. انظر الشكل التالي الذي يوضح سياسات السُلم الاجتماعي وحل الإشكاليات الاجتماعية في ليبيا انظر: (شكل رقم3) سياسات السلم الاجتماعي وحل مشكلة زواج القاصرات في ليبيا.



المصدر: زينب محمد زهري ،(شكل رقم3) سياسات السلم الاجتماعي وحل الإشكاليات الاجتماعية (مشكلة زواج القاصرات) في ليبيا تم تصميمه بالتعاون مع .AI 2026

الاستنتاج والمناقشات والخلاصة :

1- يؤكد معظم من كَتَب في موضوع زواج القاصرات على أنه.. ينتج عن حالة عدم الرشد في إدارة الحياة إلى الصراع والنزاع بين الزوجين .. حيث يسعى كل طرف إلى إلحاق الضرر والأذى بالطرف الآخر، وحينها تضيع الحقوق وتُنتهك الحرمات، وتُدمر المصالح العامة بين الاسر، ويشعر كل فرد بأنّه مهدد في مصالحه ووجوده، فيتجه نحو الانتقام وإحراز أكبر قدر ممكن من السيطرة والغلبة ، خاصة في حالة الطلاق.

2- **المناقشات :**

اتضح من خلال المناقشات الذي شملت عليها الدراسة أن هناك :

- ❖ بُعد عن.. فهم الاسباب الحقيقية لمشكلة زواج القاصرات .. فقد تم التركيز في معظم الدراسات على النتائج وليست الاسباب لهذه المشكلة التي برزت في (توفير الامن والأمان الاسري والمجتمعي) . كما أن هناك خلط بين الدراسة الأكاديمية والدراسة العلمية من اجل وضع سياسات عامة أو سياسات اجتماعية.. مما تطلب إلى محاولة اقتراح نموذج يسعى إلى

وضع نموذج لدراسة تستهدف .. وضع سياسات والاستراتيجيات لمعالجة مثل تلك القضايا والسلوكيات من خلال توفير مبادئ الامن والأمان الاسري والمجتمعي ،وقيم السلم الاجتماعي.. اللآئي تمكننا من حل مشكلة زواج القاصرات والحد من تداعيتها .

- ❖ كما تبين لنا .. أن هناك خلط في مسالة تحديد.. سن الرشد وهل يعني سن الرشد الزمني أو الرشد الجسمي أو الرشد العقلي أو الرشد النفسي أو سن الرشد القانوني أو سن الرشد الاجتماعي أو سن الرشد الثقافي، ووجد معظمهم يحددها بالعمر الزمني ، فجميع الدول يتراوح لديهم سن الرشد ما بين سن 18–21 كما ألا يوجد اتفاق بين الطب والفقه في تحديد سن الرشد أو البلوغ .. وعليه رأيت أن ينبغي أن نتكلم عن سن الزواج طالما لا يوجد اتفاق بين الباحثين والأطباء وعلماء الفقه .. عليه المقياس ينبغي أن تضع معيار اجتماعي نفسي ذهني لقدرة الفتاة على مسؤوليات الزواج وبناء اسرة سوية .

3- الخلاصة: توصلت الدراسة إلى:

أولاً: **كان لتوظيف منهجية النظرية المجذرة ونظرية المعرفة لها صداها العميق في الكشف عن ابعاد أهمية البحث العلمي في وضع السياسات واخذ القرارات في تنفيذ الأهداف وتحديد** الوسائل، التي تصاحبها مجموعة من الاستراتيجيات والخطط السليمة، وكيف يمكن تنفيذها.. من خلال الأسئلة التي طرحت ومحاولة الإجابة عليها بهدف الإضافة المعرفية العلمية في الحقل السوسيولوجي.

ثانياً: كما خلصت الدراسة إلى أن السبب الحقيقي لمشكلة زواج القاصرات هو يكمن في عامل الامن والأمان الاسري والمجتمعي، كما أن السياسة الاجتماعيةً تنطلق في الإجابات عن ماذا نبحث، ولماذا كانت مُعالجة المشكلة بهذا الشكل وليس بشكل آخر ومتى تطورت المشكلة واين بالذات وكيف حدثت تلك المشكلة أو السلوك ؟ بغية توزيع القيم والحاجات المادية والمعنوية في المجتمع .. بطريقة محددة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية حيث أنها تعكس المبادئ والتشريعات والتوجُهات والأنشطة التي تؤثر على الظروف المعيشية التي تساعد في رفاهية الإنسان. والحد من تأثير مشكلة زواج القاصرات.

ثالثاً : أكدت الدراسة على ضرورة توظيف البحث العلمي في تأطير القرارات والسياسات التي تستهدف التخطيط لتنفيذ أهدافها. كما انه من الأهمية بمكان تنفيذ هذه السياسات عن طريق التخطيط الاستراتيجي الذي يتطلب معرفة إمكانية المجتمع الاجتماعية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية والبيئية في تنفيذ هذه السياسات والتحديات والفرص التي تعمل على تجسيد الأمن والأمان الاسري ، ذلك القيمة الضرورة التي يحتاجها البشر.. وقد تبين مدى أهمية تحقيق الاستقرار وتوفير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها في دعم كيان الاسرة وافرادها..

رابعاً: **خلصت الدراسة أن طرق تحقيق السلم الاجتماعي** بين الأفراد والمؤسسات يأتي بالوسائل التالية:

- ❖ الوعي والادراك الاجتماعي لكيفية تجنب السلوكيات التي تؤدي إلى الدخول في مشاكل زواج القاصرات وتداعياتها.
- ❖ رسم سياسات الدعم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في المجتمع الليبي.
- ❖ نشر المعرفة بالطرق البناءة في حل الخلافات واستخدمها لإدارة النزاعات والخلافات بين افراد المجتمع
- ❖ فتح مكاتب الارشاد الاجتماعي في كل محلة وقرية للتوعية والإرشاد.. بوثيقة الأحوال الشخصية والقوانين الأخرى ذات العلاقة .
- ❖ بالإضافة إلى تعزيز وجود المثقفين الصحيين في العيادات والمدارس لنشر مفاهيم تتعلق بنمو ومراحل التطور جسم الانسان وعقله ووجدانه من جه ودوره في المساهمة بناء اسرة سوية وفي الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع .

تمت الدراسة والحمد لله

المراجع العربية :

- ابن عبد الرزاق الحسيني، محمد بن محمد (الملقب بمرتضى الزبيدي). (د.ت.). القاموس. دار الهداية. باب الراء، فصل الهمزة مع الراء، مادة "أسر".
- الإرياني، إشراق. (2005). آثار الزواج المبكر على النمو الجسدي. مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية، صنعاء.
- انتصار مجيد بشير، وآخرون. (2022). زواج القاصرات في المجتمع الليبي: رؤية سوسيولوجية لمعايير القضاة في منح إذن الزواج (قضاة مدينة بنغازي نموذجًا). مجلة المختار للعلوم الإنسانية، (40).
- أندرسون، جمس. (1999). صنع السياسة العامة (ترجمة: عامر الكبيسي). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- البطة، محمد علي إسماعيل. (د.ت.). الأمن المجتمعي ودلالاته المعاصرة في ظل المواطنة (عصر النبوة أنموذجًا). حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد السابع، العدد الثاني والثلاثون.
- الحسني، عزيز أحمد صالح ناصر. (2016). الأمن الأسري: المفاهيم، المقومات، المعوقات. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 15(12).
- دعيم، عزيز سمعان. (د.ت.). التخطيط الاجتماعي والتنمية: مقال علمي يتناول التخطيط الاجتماعي والتنمية الاجتماعية وثقافة السلم المجتمعي عقبات وتعزيزات من وجهة نظر عينة مجتمعية.
- سرور، عبير محمد. (2016). زواج القاصرات في الأسرة الريفية المهجرة. مجلة جامعة دمشق، 32(2).
- شجاع، عبد المؤمن. (2008). تحديد سن الزواج: دراسة فقهية قانونية مقارنة. جامعة صنعاء.
- الشقيرات، صالح خالد صالح. (2019). زواج القاصرات بين الشريعة والقانون. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، 16(2).
- الشثري، عبد الرحمن بن سعد. (2010). حكم تقنين منع تزويج الفتيات أقل من 18 سنة وتحديد سن الزواج. دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث.
- صقر، أمل محمد. (1998). الزواج المبكر في مصر. الريادة للنشر والتوزيع.
- الصفار، حسن. (2002). السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته (دراسة اجتماعية وإسلامية). دار الساقي.
- عبد الباقي، زيدان. (1998). الأسرة والطفولة. مكتبة النهضة المصرية.
- عبد الجبار، عادل. (2012). زواج القاصرات بين الدين والعادات. بحث مقدم إلى الدورة الحادية والعشرين للمجمع.
- عبد الرضا، سجى. (2011). ظاهرة زواج القاصرات: دراسة ميدانية. مجلس القضاء الأعلى، جمهورية العراق.
- عفانة، حسام الدين. (1999). الزواج المبكر. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- علي، عبد الله محمد. (2012). زواج القاصرات في الدول النامية. دار نشر جامعة الدول العربية.
- عمارة، محمد. (1998). الإسلام والأمن الاجتماعي. دار الشروق.
- القادري، حسنية. (2005). الزواج المبكر والتنمية. مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية.
- قانون رقم (10) لسنة 1984 بشأن الزواج والطلاق وآثارهما (ليبيا).
- القانون رقم (14) أكتوبر لسنة 2015.

- محمد، ابتسام مرسي، وعبد الباسط، شيماء عبد العزيز. (2015). زواج القاصرات: الأسباب والآثار المترتبة عليه (دراسة حالة بقرية مصرية بمحافظة الغربية). مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، (12).
- محمد، فاطمة الزهراء. (2018). الزواج المبكر: الأسباب والعواقب. المركز العربي للدراسات الاجتماعية.
- محمد عبد الحميد. (2015). زواج القاصرات: دراسة اجتماعية. دار نشر جامعة القاهرة.
- مرام خمايسة. (2023). أهمية السلم الاجتماعي.https://mawdoo3.com/
- المصلح، خالد بن عبد الله. (د.ت.). تحديد سن ابتداء الزواج: رؤية شرعية. مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي.
- مصطفى حمدي أحمد، وآخرون، وسامية عبد السميع هلال. (2019). دراسة اجتماعية لظاهرة الزواج المبكر بريف محافظة أسيوط. مجلة كلية الزراعة، جامعة أسيوط، 50(2).
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (2014). تقرير منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء على هذه الممارسة. مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة والعشرون.
- مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. (2005). القاموس المحيط (ط. 8، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة). مؤسسة الرسالة.
- ناجي، عبد القوي علي. (2022). دور العلوم الإنسانية والتقنية الحديثة في العمل الدعوي. دراسات عربية في التربية وعلم النفس.
- نعمان، أحمد محمد. (2001). الموسوعة الطبية الفقهية. دار النفائس.
- هلال، علي الدين. (1988). تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية. مكتبة النهضة المصرية.
- وهبة الزحيلي. (1985). نظرية الضرورة الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي (ط. الأولى). مؤسسة الرسالة.
- الهام أحمد عبد العزيز السيد. (2023). زواج القاصرات وأثره على الأمن الأسري والمجتمعي: دراسة فقهية مقارنة. العدد الثامن والثلاثون.
- الجهني، علي بن فايز. (1986). المفهوم الأمني في الإسلام. مجلة الأمن، (2)، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض.

المراجع الإنجليزية:

-Abdallah Mohamed Ali. (2012). *Child Marriage in Developing Countries*. Cambridge University Press.

-Australian Psychological Society. (2022). *Ten ways you can promote peace*. (Retrieved April 18, 2022).

-Bouchard, S. (2017). *The Impact of Child Marriage on Girls' Lives*. Springer.

-Jeejeebhoy, S. (2018). Child marriage: A review of the literature. *Journal of Adolescent Health*.

-Legal Agenda. (2019, May 7). *Child Marriage in Libya: Ignored by Society, Unprotected by Legislation*. https://english.legal-agenda.com

-Mohamed Ali, A. (2012). *Child Marriage in Developing Countries*. Cambridge University Press.

-Tashani, M., & Gibril, J. (2019, May 7). *Child Marriage in Libya: Ignored by Society, Unprotected by Legislation*. Legal Agenda. https://english.legal-agenda.com

-UNICEF. (2019). *Child Marriage: A Harmful Practice*. UNICEF.

-World Health Organization. (2015). *Early Marriage: A Harmful Traditional Practice*. World Health Organization.
-Zuhri, Z. M. (2021). *Sociology of Public Health and Medicine*. Benghazi, Libya.
https://mawdoo3.com/
https://socialsystemengineering.wordpress.com/
http://www.hjc.iq/view.937/
http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArclesTDetails?MasterID=306